

محددات الاستثمار الزراعي في بلدان عربية مختارة للفترة 1995-2016

محمد حامد أحمد
كلية الزراعة والغابات
جامعة الموصل

م.م. وليد ابراهيم سلطان
كلية الزراعة والغابات
جامعة الموصل

م.م. أحمد هاشم علي
كلية الزراعة والغابات
جامعة الموصل

• تاريخ استلام البحث 2019/3/18 وقبوله 2019/6/10
الخلاصة

يهدف البحث التعرف على أهم العوامل المحددة للاستثمار الزراعي في دول عربية مختارة خلال المدة 1995-2016، فمن الضروري بمكان التعرف على الاستثمار الزراعي وأهميته والعوامل المحددة والمؤثرة عليه خلال فترة الدراسة، وما هي انعكاسات ذلك على القطاع الزراعي لدول عينة البحث، لذا افترض البحث وجود عدد من العوامل المحددة للاستثمار والتي أدت إلى تدنيه بشكل ملحوظ ومن هذه المحددات (حجم القروض الزراعية، التضخم، الفائض أو العجز في الموازنة، سعر الصرف) وتقضي تأثير هذه العوامل في حجم الاستثمارات الزراعية في العراق ومصر وسوريا، واعتمد البحث في منهجه على الربط بين جانبين رئيسيين: الجانب الوصفي الذي اعتمد على الدراسات السابقة والمعاصرة التي تطرقت إلى نفس الموضوع، والثاني الكمي الذي ارتكز على الاقتصاد القياسي من خلال استخدام أنموذج الانحدار الخطي المتعدد، ومن ثم التفسير الاقتصادي لنتائج التحليل الكمي لتقييم الجانب التطبيقي من البحث. واشتمل البحث على أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثون ومن أهمها: أن لانخفاض أسعار الصرف الاثار الإيجابية في تشجيع الصادرات وتقليل حجم الاستيرادات وخلق بيئة استثمارية لجذب الاستثمارات الجديدة في حين بزيادة قيمة العملة فإن حجم الصادرات سينخفض مع زيادة في الاستيراد ما يؤدي إلى إغراق السوق بالسلع والبضائع الزراعية المستوردة ومناقشتها للمنتجات المحلية خاصة إذا كانت تلك المنتجات ذات جودة أفضل من المحلية وبسعر أقل مما يقلل الاستثمار فضلاً عن انسحاب المستثمرين من القطاع الزراعي، وعليه يوصي الباحثون: إعادة تقييم أسعار الصرف المحلية وتعويمها بتركها تتحدد على أساس آليات السوق في ضوء قوتها الشرائية وعدم المغالاة فيها لدورها في تشجيع الصادرات وتقليل الاستيرادات وخلق بيئة استثمارية مواتية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، الاستثمار، محددات.

Determinants of Agricultural Investment in Selected Arab countries for The period 1995 – 2016

Assis. Lec. Ahmed Hashim A .

Assis. Lec. Waleed Ibrahim S

Mohammad Hamid A.

Faculty of Agriculture and Forestry

University of Mosul

Waleedsultan502@yahoo.com

- Date of research received 18/3/2019 and accepted 10/6/2019

Abstract

The research aims to identify the most important determinants of agricultural investment in selected Arab countries during the period 1995 -2016. It is necessary to identify the agricultural investment and its importance and the specific factors affecting it during the study period. What are the implications for the agricultural sector of the countries of the research sample? The determinants of investment, which led to a

significant reduction in these variables (size of agricultural loans, inflation, surplus or deficit in the budget, exchange rate) and investigate the impact of these factors on the volume of agricultural investments in Iraq, Egypt and Syria. The descriptive side, which was based on previous and contemporaneous studies that dealt with the same subject, the quantitative second, which was based on econometrics through the use of the multiple linear regression model, and thus the economic interpretation of the results of the quantitative analysis to evaluate the applied side of the research. The study included the most important conclusions reached by the researchers, the most important of which are: The low exchange rates have positive effects in encouraging exports and reducing the volume of imports and creating an investment environment to attract new investments while increasing the value of the currency, the volume of exports will decrease with an increase in imports leading to dumping the market goods and goods Importing and competing for local products especially if those products are of better quality than local and at a lower price which reduces investment as well as the withdrawal of investors from continuing especially in the agricultural sector. Therefore, the researchers recommend: re-evaluation of local exchange rates and Floating by leaving it to be determined on the basis of the mechanisms of the market in the light of its purchasing power and not to exaggerate its role in encouraging exports and reduce imports and create a favorable investment environment.

Keywords: agricultural sector, investment, Determinants

المقدمة

يعد القطاع الزراعي أحد القطاعات الاقتصادية المهمة ليس في العراق فحسب وإنما في معظم اقتصاديات العالم لكونه القطاع الذي يوفر الغذاء للسكان ولأهميته الصناعية والتجارية ، فقد استثمرت مئات المليارات من الدولارات لغرض تنميته وبناء البنى التحتية الخاصة به، وفي معظم الدول العربية وخاصة العراق فإن القطاع الزراعي يعاني من حزمة من التحديات التي تتطلب من الدولة التدخل والدعم المباشر وغير المباشر، المالي والمعلوماتي والتكنولوجي وتوجيه المزيد من الاستثمارات لغرض تنميته وحل تلك التحديات، ولكن الاستثمارات المباشرة العامة والخاصة شهدت تراجعاً كبيراً بسبب جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فضلاً عن الأسباب الأمنية وموضوعة الفساد الإداري والمالي مما أدى الى تدهور الإنتاج وانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي والاجمالي واصبح العراق والبلدان العربية تعتمد على الأسواق العالمية في توفير امته الغذائي وبنسب عالية جداً مما يشكل تهديد للأمن القومي.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث من خلال تمتع القطاع الزراعي العراقي وبعض الدول العربية بالعديد من المقومات والإمكانات التي تشجع على الاستثمار الا انه يعاني من تدني الاستثمارات الموجهة اليه. وهذه النسبة المنخفضة لا تتناسب وأهمية هذا القطاع مما ينعكس سلباً على معدلات التنمية الزراعية وانخفاض قدرة القطاع الزراعي على زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الامر الذي يتطلب ضرورة الإسراع بضخ الاستثمارات اللازمة للقطاع الزراعي بما يساعد على زيادة انتاجيته.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من أهمية الاستثمار الزراعي حيث يعتبر المحرك الرئيس والدافع للتنمية الزراعية والتي من خلالها يتم تحقيق الأمن الغذائي ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة ويؤدي الاستثمار الى إقامة مشروعات جديدة تنمي القدرة الإنتاجية والبشرية مما يؤدي الى زيادة معدلات النمو في الدخل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على واقع و أهمية الاستثمارات في القطاع الزراعي في دول العينة (العراق، سوريا، مصر) والتعرف على اهم العوامل المحددة لهذه الاستثمارات خلال مدة البحث الممتدة (1995-2016) كما يهدف البحث للعمل على وضع بعض الحلول الممكنة للنهوض بواقع الاستثمار الزراعية الذي يعد المحرك الاساسي لدفع حركة التنمية الزراعية .

فرضية البحث

واعتمد البحث على فرضية مفادها ان تدني الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي يعود لعدة عوامل اقتصادية تتباين في تأثيرها ويسعى الباحث لأثبات الفرضية من عدمها.

منهج البحث

اعتمد البحث في منهجه على اسلوب الربط بين اتجاهين الوصفي الذي استند الى الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع والكمي الذي استند الى طرائق الاقتصاد القياسي واساليبه ومن ثم تفسير نتائج الاسلوب الكمي لتقييم الجانب التطبيقي من الدراسة.

الاستثمار الزراعي ومحدداته :

تتجلى الأهمية الاقتصادية للاستثمار وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النشاط الاقتصادي وتطوره حركياً بصورة مباشرة وغير مباشرة بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك، ومستوى التشغيل والبطالة، ومعدل النمو، والتنمية الاقتصادية، وتتجسد بعض مفاهيم الاستثمار على انه عملية اقتصادية لها تأثير مباشر وأساسي على مجمل النشاطات الاقتصادية للبلد(المنشداوي، 2016: 7) ، ومنهم من عرفه شراء السلع الرأسمالية التي تستخدم مباشرة في عملية الإنتاج مثل شراء المكنائن والابنية والبعض يعرفه بأنه توظيف المنتج لرأس المال او توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي الى اشباع حاجات اقتصادية وكما يعرف بأنه تيار من الانفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات والمباني او الإضافات للمخزون (المواد الأولية او الوسيطة او النهائية) خلال فترة معينة (زبدان ، 2005 : 1) . اما الاستثمار في المجال الزراعي فيقصد به "عملية دمج عوامل الإنتاج المتوفرة في الزراعة وتشغيلها بهدف زيادة إنتاجيتها بقصد إنتاج السلع الغذائية التي تسد حاجة الجميع وهو نوع من الأنفاق الاستثماري على أصول وموجودات يتوقع منها تحقيق عائد مستقبلي وعلى مدى طويل من الزمن(كناد ، 1980 : 39) واستنادا على ماتقدم نرى ان الاستثمار في القطاع الزراعي لأي بلد ولاسيما في البلدان النامية يفتح آفاق واسعة من النشاط الاقتصادي والزراعي ويطور من واقع الزراعة ويساهم في جذب رؤوس الأموال والمستثمرين فضلا عن خلق فرص عمل جديدة ويدفع عجلة تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي(المنشداوي، 2016 : 10) . وإن القيام بالاستثمار من جانب قطاع الأعمال في أي اقتصاد يتحدد بمجموعة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تعكس تأثيراتها سلباً أو إيجاباً على السلوك الاستثماري داخل ذلك الاقتصاد ولدراسة تلك العوامل التي تحدد حجم الاستثمار فهناك من الاقتصاديين من يعتبر المبيعات والأرباح أو الإيرادات والتكاليف من محددات الاستثمار غير انه في التحليل الكينزي فأن الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة يشكلان المحددين الرئيسيين لحجم الاستثمار بينما يرى آخرون بأن محددات الاستثمار هي(معدل سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، دور التوقعات، طول مدة الاسترداد، التقدم التكنولوجي، الظروف المؤسسية، الاستثمار في المخزون السلعي، التقادم، الفساد الإداري والمالي) (عبدالمطلب ، 2010 : 103-110) ولذا فأن أهم محددات الاستثمار يمكن إجمالها كما يأتي:-

1 - **العوامل المباشرة ومنها الفائض الاقتصادي:** يعتمد مستوى الاستثمار في اي بلد بالدرجة الأولى على الفائض الاقتصادي المتمثل بالناتج المتحقق في فروع الاقتصاد القومي مطروحا منه الإندثارات، وان زيادة الفائض الاقتصادي الفعلي يؤدي الى زيادة معدلات الاستثمار وزيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي ومن ثم يعود مرة ثانية الى زيادة الفائض الاقتصادي الفعلي المستخدم في عملية التنمية (رمضان ، 2007 : 25)،العمل: هناك ترابط وثيق بين العمل والاستثمار تتمثل في وجود علاقة طردية بين زيادة الاستثمار وإمكانية تأمين فرص عمل للأفراد، انطلاقاً من ان كل الاستثمارات الجديدة تتطلب عمالة جديدة. إن تحقيق هذه العلاقة يستدعي إيجاد بيئة استثمارية لتوطين الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الخارجي (صندوق النقد الدولي، 1990: 138)، حجم الدخل القومي:

يرتبط الاستثمار بعلاقة دالية طردية مع الدخل القومي أذ كلما ازداد الاستثمار ازداد الدخل القومي والعكس صحيح . وانه يتأثر بالطبيعة التركيبية الاقتصادية والقطاعات المكونة لذلك الاقتصاد، فكلما كانت هذه القطاعات متوازنة من حيث التطور أمكن زيادة الاستثمار والعكس صحيح،

الاستهلاك: يعد من العوامل المؤثرة من حيث زيادة معدلات النمو السكاني بمعدلات تفوق ما هو مقرر لها في الخطة الاقتصادية ويؤثر على حجم المدخرات وبالتالي يحول دون تمويل الاستثمارات المستهدفة ومن ثم يخفض معدلات النمو الاقتصادي، الاتجاه العام للأسعار:

إن ظاهرة ارتفاع الأسعار المستمر من العوامل السلبية المؤثرة على مستوى الدخل الحقيقي، لان ارتفاع الأسعار يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة فينخفض الادخار ومن ثم الاستثمار وذلك لاستحواذ الاستهلاك على معظم الزيادة في الدخل (قبلان، 2008: 13).

2- **العوامل غير مباشرة** ومنها سعر الفائدة يلعب سعر الفائدة دوراً مهماً في عملية الإنتاج وذلك من خلال تأثيره على قرارات الاستثمار ولاسيما في الدول المتقدمة، والذي يمثل كلفة رأس المال المستثمر. وان ميكانيكية التوازن الدائم بين الادخار والاستثمار فأنها تعتمد على سعر الفائدة، فالادخار دالة طردية مع سعر الفائدة السائد في السوق بينما الاستثمار دالة عكسية له .

وهنا تجدر الإشارة إلى إن سعر الفائدة قد لا يكون العامل الحاسم في تغيير الاستثمار على مستوى المشروع، لان هناك عوامل أخرى مثل الأرباح، وحجم المبيعات، وتغيرات في أسعار السلع والخدمات، والدخل، وحجم الأصول الرأسمالية المتاحة للمشروعات، او السيولة النقدية لدى رجال الأعمال وغيرها (عليوة، 1998: 45). الكفاية الحدية للاستثمار: الكفاية الحدية للاستثمار هو سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية الصافية للعائد المتوقع من المشروع الاستثماري مساوي لكلفة هذا المشروع وذلك من خلال العمر الافتراضي للمشروع الاستثماري.

ويرتبط حجم ومقدار الاستثمار بعلاقة عكسية مع الكلفة الحدية للاستثمار نظرا للعلاقة العكسية بين الكفاية الحدية للاستثمار وسعر الفائدة اذ ان أي زيادة في سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض في الطلب على الاستثمار ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار طبقاً للتحليل الاقتصادي الكلي.

التوقعات المستقبلية: أثبتت الدراسات التطبيقية ان التوقعات المستقبلية تؤدي دوراً مهماً في تحديد استثمار المشروع وان متخذ القرار لهذا المشروع اذا كان يحتفظ بالتوقعات المتفائلة بخصوص الطلب على المنتجات مستقبلاً فيكون أكثر رغبة في الاستثمار ويحصل العكس اذا كانت التوقعات متشائمة (العيساوي، 2005: 33). درجة المخاطرة :

من العوامل الأخرى المحددة للاستثمار هي درجة المخاطرة، اذ ان كل عملية استثمارية لابد ان يرافقها مستوى معين من المخاطرة، فهناك صلة وثيقة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع من الاستثمار، وتتنوع المخاطر التي يمكن ان يواجهها القرار الاستثماري منها مخاطر السوق، مخاطر التضخم، مخاطر السيولة، المخاطر القانونية والتشريعية والبيئة الاستثمارية السائدة في البلد (المنشداوي، 2016: 11).

تطور الاستثمار الزراعي في دول عينة البحث :

يتبين من خلال الجدول ادناه التطورات الحاصلة في حجم الاستثمار الزراعي في العراق ففي 2003-1995 كانت الاستثمار متباين بين الزيادة والنقصان ام بعد هذه الفترة فبدأ بالتزايد خاصة بعد 2008 ودخول المبادرة الزراعية قيد التنفيذ ، اما ما يخص سوريا فتشير البيانات التذبذب الواضح في حجم الاستثمار من 1995 وحتى عام 2011 ثم بدأ بعد هذه المدة بالانخفاض الكبير بسبب الاوضاع الامنية التي مرة بها سوريا في هذه المدة وظروف الحرب وتدهور البيئة الاستثمارية في معظم مناطق سوريا، وفيما يخص مصر يتضح من خلال البيانات الخاصة عن حجم الاستثمارات الزراعية انها كانت أكثر استقراراً من سوريا والعراق وأكثر ضخامة خاصة في الفترة 1996 وحتى 2002 ثم بدأت بعد ذلك بالتذبذب والانخفاض اذا انخفضت حجم الاستثمارات الى 895 مليون دولار مقارنة بسنة 2002 حيث كانت 2132 دولار.

جدول (1) يوضح التطور الحاصل في الاستثمار الزراعي في دول العينة

السنوات	قيم الاستثمار الزراعي العراق (مليون دينار) 1	قيم الاستثمار الزراعي سوريا (مليون دولار) 2	قيم الاستثمار الزراعي مصر (مليون دولار) 3
1995	599	545.901	996.698
1996	341	394.71	1322.129
1997	345	386.44	1532.151
1998	341	433.237	2407.615
1999	7631	401.434	2479.677
2000	1012	22.978	2342.742
2001	6791	21.913	2063.176
2002	4841	56.164	2132.142
2003	2131	51.242	1094.532
2004	1489	118.903	1219.941
2005	4811	252.237	1284.004
2006	3329	256.044	1403.056
2007	4007	51.578	1382.511
2008	5166	61.466	1486.056
2009	5085	43.856	1237.601
2010	9551	83.622	1199.417
2011	6025	515.374	1152.07
2012	9556	12.895	1124.981
2013	7011	2.025	989.331
2014	9627	0.406	962.897
2015	7017	0.781	885.156
2016	7007	0.981	895.136

المصدر: العمود (1) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية والجهاز المركزي للإحصاء، العمود (2) و(3) منظمة الفاو للأغذية والزراعة العالمية ، منظمة الاونكتاد للتجارة والتنمية لأمم المتحدة.
العرض المرجعي والدراسات المعاصرة عن الاستثمار الزراعي ومحدداته:

قام كل من العكيلي وفرحان(2009) بدراسة حول تأثير الاستثمار في البنية التحتية على نمو الإنتاجية في الزراعة العراقية للمدة(1970-2000) واعتمدت الدراسة على نموذج اقتصادي يستند الى تقنية دالة الكلفة الثنائية والتي من خلالها حساب نمو الإنتاجية الكلية للموارد عن طريق تجزئة العناصر الفنية الأساسية وهي (العوائد الى السعة والبنية التحتية والعامل التكنولوجي) وهدفت الدراسة الى قياس تأثير الاستثمار في البنية التحتية على نمو الإنتاجية في القطاع الزراعي ومن اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها هو البطء النسبي في التقدم التكنولوجي كمعدل لطول فترة الدراسة 1970-2000 والذي يعود الى انخفاض استخدام الطرائق والتكنولوجيا الحديثة في الزراعة العراقية بسبب ضعف الاستثمار الخاص، وتوصي الدراسة بزيادة الاستثمار في البنية التحتية عن طريق زيادة التخصيصات الاستثمارية في القطاع الزراعي وتوظيفها في المشاريع التي تخدم البنية التحتية كاستصلاح الأراضي ومد الطرق الريفية وكهربة الريف وغيرها من المشاريع التي تخدم القطاع الزراعي . وقدم كل من شطا وموسي(2010) بدراسة تحليل قياسي للاستثمار الفعلي والمستهدف في القطاع الزراعي المصري وقد استخدمتا طريقتي التحليل الوصفي والكمي لبيانات السلاسل الزمنية لاهم المتغيرات المؤثرة على الاستثمار في القطاع الزراعي خلال الفترة (1982-2007) وتناول مجموعة من المعايير والنماذج القياسية منها (معامل عدم الاستقرار، نموذج التعديل الجزئي ، التنبؤ بالاستثمارات المستخدمة في القطاع المصري) وهدفت الدراسة الى تحليل الوضع الفعلي للاستثمارات الزراعية والتعرف على التفاوت النسبي بين الاستثمارات الفعلية المنفذة في القطاع الزراعي ونظيرتها المستهدفة في الفترة (1982-2007) ومن اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها هو ان الاستثمارات

المنفذة في القطاع الزراعي لا تناسب ومقومات هذا القطاع وخاصة قيمة كل من المدخرات الزراعية ، القروض الزراعية الممنوحة وهو ما يعني ان مدخرات القطاع الزراعي قد يكون تم استثمارها خارج القطاع الزراعي وكذلك القروض التي يحصل عليها المستثمرون قد لا تستخدم في الغرض الذي أعطيت من اجله مما يشير الى غياب الدور الرقابي ، وتوصي الدراسة بالعمل على إزالة المعوقات والمشاكل التي تواجه المستثمرين في وضرة الاهتمام بالاستثمارات الموجهة لقطاع التصنيع الزراعي حيث ان انخفاض الاستثمارات الزراعية قد يضطر المنتج الزراعي الى تصدير السلع الزراعية في صورتها الخام الى الخارج . وتناول كل من علي واحمد (2016) دراسة اقتصادية وقياسية للاستثمار في العراق للمدة (1997-2011) واعتمد الباحث في تحليله للبيانات على برنامجي (Spss ، Excel) للتحليل الاحصائي والقياسي وفقاً لمعايير النظرية الاقتصادية والمعايير الإحصائية والقياسية للتحقق من ان معلمات الانموذج الاقتصادي المقدره مطابقة للمعايير الإحصائية والقياسية وتهدف الدراسة الى إلقاء الضوء على جدارة الاستثمار والإنتاج في القطاع الزراعي في العراق للمدة (1997-2011) من خلال معرفة العلاقة بين الاستثمار والإنتاج في القطاع الزراعي ومن اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها هو ان معدل مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي خلال مدة الدراسة قد تتعدى نسبة 99% فيما لم تصل نسبة مساهمة القطاع الخاص الى 1% خلال المدة نفسها وهذا يعكس ضالة الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي وتوصي الدراسة بضرورة إعادة النظر في تركيبة تكوين رأس المال الثابت للقطاع الزراعي بالشكل الذي يسهم في إعطاء مشاريع الإنتاج النباتي والحيواني نسبة اكبر من التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الزراعي للتعويض عن الاندثرات التي تحصل سنوياً في هذا القطاع. كما أجرى كل من علي وكاظم (2017) دراسة عن دور الاستثمار في تنمية القطاع الزراعي في العراق واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف دور الاستثمار في التنمية الزراعية وهدفت الدراسة الى تسليط الضوء على واقع القطاع الزراعي في العراق والتحديات التي تواجهه من جهة ودور الاستثمار في تنمية هذا القطاع من جهة أخرى ، وتوصلت الدراسة الى اهم الاستنتاجات وهي أن الاستثمار هو المحرك للنشاط الاقتصادي من خلال مساهمته في زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الدخل القومي وبالتالي تحسين المستوى المعاشي للمواطنين، وتوصي الدراسة في إيجاد بيئة قانونية وتشريعية لتفعيل قانون الاستثمار وكذلك اصلاح البنية التحتية المدمرة بالإضافة الى توفير حالة من الاستقرار الأمني للمساهمة في تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي. وأنجز كل من خدام وعلي (2017) دراسة حول التحليل القياسي للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار والاستثمار الزراعي في سورية واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والكمي القياسي فقد قدرت معدلات النمو باستخدام دالة النمو كما استخدم انموذج الانحدار غير الخطي المتعدد لتحديد اهم محددات الاستثمار الاجمالية والزراعية وهدفت الدراسة الى تحليل العوامل المؤثرة على الاستثمار الإجمالي والزراعي في سورية ودراسة تطور الاستثمار الإجمالي والزراعي ومعرفة طبيعة التغيرات الحاصلة خلال فترة الدراسة واهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها هو ان زيادة نسبة الصادرات الاجمالية الى الناتج القومي الإجمالي بنسبة 1% يمكن ان يؤدي الى زيادة الاستثمار الزراعي بنسبة 3% وكذلك ان زيادة قيمة الاحتياطات الأجنبية وقيمة صافي المدفوعات يؤدي الى زيادة الاستثمار الزراعي وتعد هذه المتغيرات الثلاث السابقة من اهم العوامل المحددة والموجهة للاستثمار الزراعي في سورية لذا توصي الدراسة بتهيئة المناخ الاقتصادي والسياسي للاستثمار والتنمية الاقتصادية وبذل السبل لتوسيع قاعدة التصدير وزيادة قيمة الاحتياطات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات السوري .

التحليل الاحصائي والقياسي والاقتصادي:

تعد مرحلة توصيف الأنموذج من أهم المراحل المستخدمة في التقدير وأصعبها في الاقتصاد القياسي وغالباً ما يكون أصعب نقاط تطبيقات الاقتصاد القياسي صياغة الأنموذج صياغة صحيحة .
وبحثنا يتكون من النموذج الرئيس الآتي :
حيث أن :

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + UI$$

Y = الاستثمار الزراعي (مليون دينار) .

X1 = حجم القروض الزراعية (مليون دينار).

X2 = معدل التضخم .

X3 = الفائض أو العجز في الموازنة العامة للدولة (مليون دولار).

X4 = سعر الصرف.

B1, B4 = معاملات المتغيرات.

UI = المتغير العشوائي.

نتائج الدالة المقدرة للاستثمار الزراعي في العراق: تم تقدير معلمات المتغيرات ، ولعدم اجتياز بعض الاختبارات الإحصائية والقياسية ، قمنا باختيار الدالة ذات التقدير الأكثر معنوية للمتغيرات ، وبصيغ رياضية مختلفة ، إذ تم اختيار الدالة اللوغاريتمية المزدوجة ، لأنها مثلت الأفضل من خلال اجتيازها الاختبارات الإحصائية والقياسية والاقتصادية وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{Logy} = 3.59 - 0.773\text{Logx}_1 - 0.188\text{Logx}_2 + 0.471\text{Logx}_3 - 0.043\text{Logx}_4$$

$$t^* \quad 1.82 \quad -1.72 \quad -0.98 \quad 3.69 \quad -0.26$$

$$R^2 = 62.5 \% \quad R^2 = 52.4 \% \quad F = 6.24 \quad D.W = 2.54$$

تبين من خلال المعادلة أعلاه معنوية متغيران (X3 , X1) بعد إجراء اختبار t تحت مستوى معنوية (0.05) وأمكن تفسير (52.5%) من التغيرات التي أحدثتها المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد من خلال قيمة معامل التحديد المعدل R² وتبقى نسبة (47.6%) فكانت من خارج متغيرات الأنموذج وهي تنطوي تحت ما يسمى بالمتغير العشوائي، وأشار اختبار F إلى معنوية الدالة ككل، أما فيما يخص اختبار D.W فإن قيمته 2.54 تبين من خلالها على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي. أما إشارة المعلمات التي تعكس طبيعة العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة فيمكن أن تفسر كما يأتي:

حيث أن (x1) حجم القروض الزراعية فقد كانت إشارة معلمته السالبة (العكسية) تدل على أن هناك علاقة عكسية بين المتغير (x1) والمتغير المعتمد (y) حجم الاستثمار الزراعي، إذ تشير مرونة المعلمة أنه زيادة حجم القروض الزراعية بمقدار (1%) سينخفض حجم الاستثمار بمقدار (0.773%) وهذا منافي للنظرية الاقتصادية ويعزى السبب في ذلك استخدام القروض الزراعية في غير محلها من قبل المستثمرين الزراعيين وتشجيعهم على ترك العمل في القطاع الزراعي واستخدامها في أغراض أخرى ، كما أن منح القروض في غير أوقات الحاجة لها بأن تعطى القروض بعد انتهاء مواسم الزراعة والتي لا يستفاد منها المزارعين بالتالي نجد التأثير السلبي للقروض على الاستثمار كذلك من أسباب التأثير السلبي هو عدم متابعة استخدام القروض من قبل الجهات المالية للمستثمرين الممنوحين للقروض وإذا أعطى القروض للمشاريع الزراعية لكنها تستخدم من قبل المستثمرين في مشاريع أخرى خارج القطاع الزراعي بسبب الخطورة التي يتسم بها الاستثمار الزراعي . أما فيما يخص (x2) معدل التضخم فقد أثبتت الدراسة عدم معنويته وذلك يعزى السبب إلى أن معظم المشاريع المستقبلية والرائجة هي المشاريع الصغيرة وذات العمر الإنتاجي القصير وذات دورات إنتاجية سريعة مثل مشاريع إنتاج الدواجن وغيرها وهي تمتاز بقصر فترة استردادها لرأس المال المستثمر بالتالي لا يكون لمشكلة التضخم تأثير كبير على البيئة الاستثمارية لمثل هذه المشاريع. أما بالنسبة لـ (x3) الفائض أو العجز في الموازنة العامة للدولة فقد كانت إشارة معلمتها الموجبة تدل على العلاقة الطردية بين هذا المتغير وحجم الاستثمار الزراعي ، فزيادة هذا المتغير بمقدار (1%) يزداد حجم الاستثمار بمقدار (0.471%) إذ أن الفائض الاقتصادي أو الفائض في موازنة الدولة سينعكس بشكل مباشر على الموازنة الاستثمارية أو ما هو مخصص في الموازنة للمشاريع الاستثمارية سواء كانت زراعية أو صناعية... الخ ، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وارتفاع مستوى الدخل الذي يؤدي إلى زيادة حجم المدخرات بحسب الميل الحدي للدخار والذي يتحول بدوره إلى استثمارات جديدة تؤدي إلى خلق فائض اقتصادي جديد ينعكس بشكل عام في التنمية الاقتصادية. وأخيراً لم يكن هناك تأثير لـ (x4) سعر الصرف على حجم الاستثمارات ويعزى السبب في ذلك لعدم الوضوح لقيمة العملة في هذه الفترة إذ خلال المدة (1995-2004) كان هناك انخفاض كبير في قيمة العملة وانخفاض أسعار الصرف ثم أخذت بالزيادة في الفترة (2005-2008) ثم أخذت بالثبات النسبي حتى عام (2016) بالتالي لم يكن لها دور كبير وواضح في حجم الاستثمارات خاصة وأن هناك عوامل سياسية وأمنية كان لها الدور الأكبر والمحدد لحجم الاستثمارات وخاصة الزراعية.

نتائج الدالة المقدرة للاستثمار الزراعي في سوريا :

$$\text{Logy} = 9.51 + 0.105\text{Logx}_1 + 0.469\text{Logx}_2 + 0.246\text{Logx}_3 - 4.15\text{Logx}_4$$

$$t^* \quad 6.30 \quad 0.37 \quad 2.06 \quad 2.55 \quad -7.09$$

$$R^2 = 82 \% \quad R^2 = 77.4 \% \quad F = 18.16 \quad D.W = 1.98$$

تبين من خلال المعادلة أعلاه معنوية ثلاثة متغيرات وهي (X_2 , X_3 , X_4) بعد إجراء اختبار t تحت مستوى معنوية (0.05) وأمكن تفسير (77.4%) من التغيرات التي أحدثتها المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد من خلال قيمة معامل التحديد المعدل R^2 وتبقى نسبة (22.6%) فكانت من خارج متغيرات النموذج وهي تنطوي تحت ما يسمى بالمتغير العشوائي، وأشار اختبار F إلى معنوية الدالة ككل، أما فيما يخص اختبار $D.W$ فإن قيمته 1.98 تبين من خلالها على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي، أما إشارة المعلمات التي تعكس طبيعة العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة فيمكن أن تفسر كما يأتي:

تبين باختبار t عدم معنوية معامل حجم القروض (x_1) على الرغم من علاقتها الإيجابية مع (y) حجم الاستثمار الزراعي وذلك بسبب أن جزء من هذه القروض لاتصل الى المستثمرين الجدد أو المستثمرين الموجودين أصلاً في القطاع الزراعي وخاصة الصغار منهم والذين هم بحاجة لتلك القروض بالتالي لا نجد التأثير الفعال لهذه القروض على حجم الاستثمار الزراعي. وفيما يخص (x_2) معدل التضخم فقد أظهرت إشارة معلمته العلاقة الإيجابية بينه وبين (y) حجم الاستثمار الزراعي ويعزى السبب في ذلك الى أن الاقتصاد السوري يشجع الاستثمار ويخلق بيئة استثمارية جيدة خاصة وأن الطلب الاستهلاكي كبير وبالتالي يكون مردود المشاريع الاستثمارية الزراعية مرتفع وأعلى من معدلات التضخم وخاصة المشاريع التي تكون فترة استردادها لرأس المال المستثمر قصيرة وتعطي عوائد عالية بوقت قياسي. كذلك كان هناك علاقة إيجابية بين متغير الفائض أو العجز في الموازنة (x_3) وبين حجم الاستثمار الزراعي (y) أي بزيادة الفائض بالموازنة بمقدار (1%) سيزداد حجم الاستثمار بمقدار (0.246%) فالفائض في الموازنة سينعكس بشكل مباشر في الموازنة الاستثمارية خاصة وأن الاقتصاد السوري مشجع للاستثمارات المحلية مما يؤثر بشكل كبير في زيادة الاستثمارات الزراعية. وأخيراً كان لـ (x_4) سعر الصرف العلاقة العكسية بينه وبين (y) حجم الاستثمار فالسياسات الإصلاحية التي استخدمتها سوريا في تخفيض قيمة العملة المحلية أدت الى تشجيع الصادرات وتقليل الاستيرادات وخاصة الزراعية والذي انعكس بشكل مباشر في تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وخلق بيئة استثمارية جيدة لجذب الاستثمارات الجديدة.

نتائج الدالة المقدرة للاستثمار الزراعي في مصر :

$$\text{Log}y = 3.40 + 0.122\text{Log}x_1 - 0.168\text{Log}x_2 - 0.063\text{Log}x_3 - 1.19\text{Log}x_4$$

$$t^* \quad 6.30 \quad 1.22 \quad -1.98 \quad -1.99 \quad -3.52$$

$$R^2 = 78.9 \% \quad R^2 = 73.6 \% \quad F = 14.9 \quad D.W = 1.87$$

وتبين من خلال المعادلة أعلاه معنوية ثلاثة متغيرات وهي (X_2 , X_3 , X_4) بعد إجراء اختبار T تحت مستوى معنوية (0.05) وأمكن تفسير (73.6%) من التغيرات التي أحدثتها المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد من خلال قيمة معامل التحديد R^2 وتبقى نسبة (16.4%) فكانت من خارج متغيرات النموذج وهي تنطوي تحت ما يسمى بالمتغير العشوائي، وأشار اختبار F إلى معنوية الدالة ككل، أما فيما يخص اختبار $D.W$ فإن قيمته 1.87 تبين من خلالها على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي، أما إشارة المعلمات التي تعكس طبيعة العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة فيمكن أن تفسر كما يأتي:

حيث أن (x_1) حجم القروض الزراعية فقد أظهرت الدراسة عدم معنويتها بالرغم من العلاقة الإيجابية بينها وبين (y) حجم الاستثمار الزراعي ويفسر هذا بالرغم من أنه بزيادة حجم القروض سيزداد حجم الإنتاج والذي يؤثر بشكل مباشر على زيادة الدخل وبالتالي زيادة الجزء المخصص للدخار والذي يتحول الى استثمارات جديدة ولكن نجد أن معظم هذه القروض لاتصل الى المستثمرين الجدد أو المستثمرين المتواجدين في القطاع وخاصة الصغار منهم والذين هم بحاجة لها بالتالي لا نجد هناك تأثير كبير في هذه القروض على حجم الاستثمار الزراعي. وفيما يخص (x_2) معدل التضخم فقد كانت إشارة معلمته السالبة تدل على العلاقة العكسية بينه وبين (y) حجم الاستثمار الزراعي إذ تشير مرونة المعلمة أنه بزيادة حجم التضخم بمقدار (1%) ينخفض حجم الاستثمار الزراعي بمقدار (0.168%) إذ أن البيئة الاستثمارية تكون مشوهة وغير مشجعة للاستثمار في ظل التضخم خاصة فيما يخص المشاريع المتوسطة والطويلة المدى أو المشاريع التي تكون فترة استردادها لرأس المال المستثمر طويلة. كما أن (x_3) الفائض أو العجز في الموازنة العامة كانت إشارة معلمته سالبة دلالة على العلاقة السلبية بين هذا المتغير وحجم الاستثمار الزراعي وذلك بسبب العجز في الموازنة والذي له الأثر السلبي على حجم الاستثمار حيث يقل المخصص من الموازنة العامة للاستثمار أو الموازنة الاستثمارية بالتالي تنخفض حجم الاستثمارات الزراعية. أيضاً كان هناك الأثر السلبي لـ (x_4) سعر الصرف على (y) حجم الاستثمارات الزراعية إذ بزيادة سعر الصرف بمقدار (1%) سينخفض حجم الاستثمار بمقدار (1.19%) إذ كلما زاد سعر الصرف للعملة المحلية مقابل الدولار فهذا يقلل من حجم الصادرات للبلاد وفي نفس الوقت يزيد من حجم الاستيرادات مما يؤدي الى اغراق السوق من

السلع والبضائع المستوردة ومنافستها للمنتجات والسلع المحلية خاصة إذا كانت تلك السلع ذات جودة أعلى من المحلية وبسعر أقل مما ينعكس بشكل مباشر على تقليل الرغبة للمستثمرين الجدد على الاستثمار فضلاً عن انسحاب المستثمرين من الاستمرار في الاستثمار الزراعي ، ولهذا فإن مصر اتبعت سياسات تخفيض قيمة العملة المحلية وتعويمها وفق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تشجيع الصادرات وتقليل الاستيرادات وخلق بيئة استثمارية جيدة لجذب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها فيمكن أن نستنتج ما يلي:

- 1- أن القروض الزراعية التي يتحصل عليها المستثمرين الزراعيين تستخدم في كثير من الأحيان في غير محلها والتي قد تكون السبب في ترك المستثمرين للعمل في القطاع الزراعي واستخدامها في مجالات أخرى أو سوء استخدام تلك القروض، كما أن منح القروض في غير أوقاتها كان تعطى قبل أو بعد موسم الزراعة لا تؤدي إلى الاستفادة المنشودة من تلك القروض ، وفي بعض الأحيان لا نجد تأثير يذكر للقروض على حجم الاستثمار الزراعي للأسباب المذكورة آنفاً فضلاً عن أن معظم تلك القروض لا تصل إلى المستثمرين الذين هم بحاجة فعلية لها وبالتالي لا نجد التأثير الإيجابي لتلك القروض على الاستثمار الزراعي.
- 2- وجد أن لمعدل التضخم التأثير المتباين على حجم الاستثمار الزراعي لكل من العراق ومصر وسوريا فنجد أن التضخم ذو تأثير عكسي على حجم الاستثمار الزراعي فتكون البيئة الاستثمارية مشوهة وغير مشجعة على الاستثمار خاصة المشاريع الزراعية الكبيرة أو المتوسطة وطويلة المدى والتي يكون فيها فترة الاسترداد للتكاليف الرأسمالية أو الاستثمارية طويلة بعكس ذلك نجد أن التضخم لا يؤثر بشكل كبير على الاقتصادات المغلقة أو الاقتصادات التي تشجع الاستثمار والتي يكون فيها الطلب الاستهلاكي كبير إذ يكون مردود هذه المشاريع مرتفع وأعلى بكثير من معدلات التضخم وخاصة المشاريع التي تكون فترات استردادها لرأس المال قصيرة وتعطي عوائد عالية بوقت قصير نسبياً.
- 3- ان الفائض في الموازنة العامة للدولة أو الفائض الاقتصادي ينعكس بشكل كبير ومباشر في الموازنة الاستثمارية أي ما مخصص من الموازنة للمشاريع الاستثمارية الزراعية والذي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وارتفاع مستوى الدخل وزيادة الجزء المخصص للاذخار من ذلك الدخل والذي يتحول بدوره إلى استثمارات جديدة تؤدي إلى خلق فائض اقتصادي أما في حالة العجز في الموازنة فسيقول الجزء المخصص للموازنة الاستثمارية وبالتالي يكون هناك انحسار في حجم الاستثمارات.
- 4- تبين من خلال البحث أن لانخفاض أسعار الصرف للعملة المحلية مقابل الدولار الاثار الإيجابية في تشجيع الصادرات وفي نفس الوقت تقليل حجم الاستيرادات وخلق بيئة استثمارية لجذب الاستثمارات الجديدة في حين أنه بزيادة قيمة العملة فإن حجم الصادرات سينخفض مع زيادة في حجم الاستيراد مما يؤدي إلى إغراق السوق بالسلع والبضائع المستوردة ومنافستها للمنتجات المحلية خاصة إذا كانت تلك المنتجات ذات جودة أفضل من المحلية وبسعر أقل مما يقلل للاستثمار فضلاً عن انسحاب المستثمرين من الاستمرار وخاصة في القطاع الزراعي.

ثانياً: التوصيات: بناءً على ما تقدم من استنتاجات يوصي الباحثون بالاتي :

- 1- إعطاء المؤسسات المالية المزيد من الاستقلالية المالية والإدارية في معالجة أوضاعها مع ضرورة الاشراف والمتابعة على القروض المعطاة من قبل المصارف الزراعية من أجل أن تصب بشكل مباشر بزيادة حجم الاستثمار الزراعي.
- 2- معالجة حالة التضخم السائدة في الاقتصاد ومحاولة السيطرة عليه والحد من أثاره خاصة بتشجيع الاستثمار في المشاريع التي تعطي مردود مالي كبير وسريع وتكون فترات استردادها لرأس المال المستثمر قصيرة.
- 3- محاولة استغلال الموازنة الاستثمارية بشكل موضوعي ومدروس واختيار المشاريع الاستثمارية التي لا تحتاج إلى تكاليف استثمارية عالية تؤثر بشكل كبير في الموازنة العامة خاصة في ظل وجود عجز في الموازنة.

4- إعادة تقييم أسعار الصرف المحلية وتعويمها بتركها تتحدد على أساس أليات السوق في ضوء قوتها الشرائية وعدم المغالاة فيها لدورها في تشجيع الصادرات وتقليل الاستيرادات وخلق بيئة استثمارية مواتية تؤدي في زيادة حجم الاستثمارات الزراعية.

المصادر

- 1- خدام، منذر وعلاوي علي (2017). التحليل القياسي للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار والاستثمار الزراعي في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية -سلسلة العلوم البيولوجية، المجلد (39)، العدد (2).
- 2- رمضان، زياد(2007). مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 3- زيدان، اسوان عبد القادر (2005). دراسة اقتصادية لبيان أثر الاستثمار الزراعي على نمو القطاع الزراعي في العراق للمدة 1990-2000، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
- 4- شطا، محمد علي محمد وشهيناز عبد موسي(2010). تحليل قياسي للاستثمار الفعلي والمستهدف في القطاع المصري، كلية الزراعة، المجلد 6 ، العدد 22 .
- 5- صندوق النقد الدولي (1990). الجوانب التحليلية والسياسات الخاصة بالبرمجة المالية.
- 6- عبدالمطلب ، عبد الحميد (2010) . مبادئ وسياسات الاستثمار ، الدار الجامعة ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، جمهورية مصر العربية .
- 7- العكيلي، أسامة كاظم ومحسن عويد فرحان (2009) . تأثير الاستثمار في البنية التحتية على نمو الإنتاجية في الزراعة العراقية ، مجلة الزراعة العراقية، مجلد 40 ، العدد 3 ، العراق.
- 8- علي ، رحمن حسن وبيداء جواد كاظم (2017) . دور الاستثمار في تنمية القطاع الزراعي في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 26 ، العراق .
- 9- علي ، علي عواد وجدوع شهاب احمد (2016) . دراسة اقتصادية وقياسية للاستثمار في العراق (1997-2011) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الزراعية ، مجلد (16) ، العدد (1) ، العراق .
- 10- عليوة ، السيد (1998) . تحليل مخاطر الاستثمار ، دراسة سياسية اقتصادية لمناخ الاعمال الدولية ، مركز القرار للاستثمارات ، الإسكندرية ، مصر .
- 11- العيساوي ، كاظم جاسم (2005) . دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ، تحليل نظري وتطبيقي ، دار المناهج للنشر والطبع ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن .
- 12- قبالن، فريد احمد (2008). الاستثمار الأجنبي والمباشر في الدول العربية، دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية.
- 13- كتاد ، خلف عبد المحسن (1980) . إدارة مزارع القطاع الاشتراكي ، مطبعة البصرة ، العراق .
- 14- المنشداوي ، وداد علي زغير(2016) ، واقع الاستثمار الزراعي في العراق في ضوء تطور هيكل الطلب المحلي على المحاصيل الزراعية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد .جامعة بغداد.
- 15- منظمة الفاو للأغذية والزراعة العالمية www.faostat.org -
- 16- منظمة الاونكتاد للتنمية للتجارة والتنمية www.worldbank.org